صـــوتُ الثـــورَة

يا عمال كل البلدان، إتحدوا!

usmlo.org

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية ـ اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

الحكم بشأن قانون ولاية أريزونا SB1070

لتصعيد النضال ضد الإستهداف العنصري وتجريم المهاجرين من قبل الحكومة الفدرالية

يوم 29 يوليوعبر الناس في فينكس ومدن أخرى منها نيويورك وبوسطن وشيكاغو عن موقفهم ضد الإعتداءات على حقوق العمال والمهاجرين، تزامناً مع بداية تطبيق قانون الإستهداف العنصري SB1070 في ولاية أريزونا. عبرت التحركات والشعارات المرفوعة عن عزم الجماهير مواصلة النضال دفاعاً عن الحقوق بغض النظر عن الحكم الذي أصدرته القاضية الفدرالية سوزان بولتن في 28 يوليو بشأن القانون SB1070. أشار العديد إلى إستمرار الرئيس باراك أوباما بعدم الإستجابة للمطالب الأساسية المتعلقة بإنهاء المداهمات والترحيل وإستهداف العمال والمهاجرين عنصرياً وتجريمهم من قبل الحكومة الفدرالية. عوضاً عن قيام الحكومة الفدرالية بمعالجة هذه المسائل، إكتفت بالإشارة إلى أنه لا صلاحية لولاية أريزونا فرض هذه الإجراءات كونها تعود إلى الحكومة الفدرالية حصراً!

ومن علائم فشل الحكومة الفدرالية في هذا الشأن إستمرارها في توسيع برامجها المقيتة مثل "التجمعات السكنية الآمنة" و"287g" والتي تجرم المهاجرين على نحو واسع وذلك رغم إنتقادها القانون SB1070 كونه "يجرم الإقامة الغير القانونية في البلاد." تمثل هذه البرامج الفدرالية من خلال تفويضها أجهزة إنفاذ القانون المحلية وتلك العائدة للولايات التعامل مع المهاجرين بصفاقة نموذجاً إتخذه قانون ولاية أريزونا SB1070. وهذا ماعبر عنه الإنذار الصادر عن القاضية الفدرالية بولتون ضد أجزاء من القانون SB1070 على قاعدة أن "تطبيق الولايات تشريعات تتعارض مع القوانين الفدرالية سيؤثر سلباً على قدرة الحكومة الفدرالية تطبيق سياساتها وتحقيق أهدافها، حتى وإن أقرت المحكمة بتماثل غايات تشريعات الولايات مع القانون الفدرالي."

إلا أنه بالنظر إلى مايحدث على الأرض، حيث تستمر عمليات ترحيل المهاجرين على نحو غير مسبوق وحيث يتم توسيع برامج الإستهداف العنصري مثل "التجمعات السكنية الآمنة" و"287g" ويتم العمل على خطط ستستلزم كافة المهاجرين والعمال إستصدار بطاقات هوية بخصائص تعريف حيوية، تتاتبع التظاهرات في أنحاء الولايات المتحدة والمكسيك وفي أماكن اخرى للتوكيد على أهمية تصعيد النضال دعماً لحقوق العمال والمهاجرين وحقوق الإنسان وبالتركيز على الحكومة الفدرالية كأصل المشكلة.

إن الحكومة الفدرالية هي من حرك الدعوى القضائية ضد ولاية أريزونا حتى تظهر بموقف المعارض للإستهداف العنصري الصارخ الذي يتضمنه القانون. إلا أن وجهة النظر التي عبرت عنها في سياق جلسة المحكمة لم تتطرق إلى الإستهداف العنصري أو السياق القانوي الواجب إتباعه. يتبدى هذا في قول القاضية بأن "الولايات المتحدة تؤكد من ناحية المبدأ بأن سلطة تنظيم الهجرة تعود إلى الحكومة الفدرالية حصراً وعليه فإن أحكام الـSB1070 لايمكن أن تحل مكان القوانين الفدرالية."

لاخلاف على كون الهجرة مسألة تعود للحكومة الفدرالية، وهو مالم تناقضه حتى ولاية أريزونا من خلال توكيدها أن قانونها مستمد من القوانين الفدرالية وهو أمر صحيح أيضاً. فكما أكدت القاضية في عرضها فإنه لقوانين الولايات وللقوانين الفدرالية "المقاصد عينها بشكل جوهري،" كما يشير الحكم الذي أصدرته إلى نقاط الشبه بين القانون الفدرالي والـSB1070.

أصدرت القاضية إنذاراً قضائياً مؤقتاً بشأن أقسام محددة من الـSB1070، مثل التوقيف المتأتي عن "الإشتباه المقبول بعدم إمتلاك وثائق إقامة قانونية في البلاد" والفقرة المتعلقة بجواز السؤال عن والتحقق من هذه الوثائق. ورغم هذا، لايرقى هذا الموقف إلى المطلوب لمعالجة المشاكل الناجمة عن القانون SB1070 والقوانين والسياسات الفدرالية الخاصة بالهجرة.

تبرز الظروف الموضوعية بأن الطرفان على خطأ بما أن الحكومة الفدرالية وحكومة ولاية أريزونا هما في موقع المتهم لدفاعهما وإرتكابهما جرائم الإستهداف العنصري والعقاب الجماعي والإعتداءات على حقوق المهاجرين والعمال وحقوق الإنسان. والدليل على هذا هو رفض الحكومة الفدرالية إنهاء برنامجي "التجمعات السكنية الآمنة" و"الأجنبي الجاني" المعروف بـ CAP وماشابههما ووضع حدٍ للمداهمات ولترحيل المهاجرين. وهي خطوة بإمكان الرئيس أوباما الإقدام عليها كإجراء أكثر فعالية لمعالجة المشاكل الراهنة، بالنظر إلى أن الترحيل يعود تقديره إلى وكالة الهجرة والجمارك ICE وهو أمر ينطبق على التفويض المعطى إلى قوات الشرطة في أريزونا وسواها من قبل الحكومة الفدرالية، وعليه يمكن سحبهما. يمكن لأوباما إتخاذ مثل هذه الإجراءات إلا أن هذا مايرفض القيام به بإستمرار.

تقف الحكومة الفدرالية، بحكم إضطلاعها بشؤون الهجرة، وراء إستمرار برامج الإستهداف العنصري والإرهاب الذي يمارسه جهاز ICE وتوسيعهما مع التستر بمظهر الحرص على المهاجرين. إذ تسعى إلى إلزام الولايات بإتباع سياستها إستهداف المهاجرين وتجريمهم عن طريق برامج "التجمعات السكنية الآمنة" والـ"287g" حتى وأن عارضت شرطة الولايات والشرطة المحلية هذه الإجراءات. يفوق ذنب الحكومة ذنب ولاية أريزونا لأنها ترتكب هذه الجرائم على مستوى البلاد ككل ولأنها تهمل مسؤولياتها الإجتماعية للتصدي لمسائل الهجرة. يتبدى من هذا أن تأكيدها على سلطة الحكومة الفدرالية لاعلاقة له بإستخدام هذه السلطة للدفاع عن حقوق المهاجرين، بل لتنبيه ولاية أريزونا وغيرها من الولايات بأن قوات شرطتها ستكون خاضعة لإمرة ولتعليمات مكتب الرئيس. ستصتبغ خطط الحكومة الفدرالية إلزام كافة العمال الحصول على بطاقات هوية بخصائص تعريف حيوية تصدرها الحكومة الفدرالية وعدم التساهل مع من لايملكون وثائق إقامة وتشكيل وحدات إحتياطية لمساعدة الحرس الوطني في المناطق الحدودية بشيء من الشرعية كونها صادرة عن الحكومة الفدرالية وليس عن ولاية أريزونا مثلاً. لابل ينطوي مشروع قانون الهجرة الذي تقدم به النائب الديمقراطي عن ولاية نيويورك، والذي يحظى بدعم أوباما الكامل، على تطبيق نموذج القانون SB1070 على المستوى الوطني بالإضافة إلى توسيعه ليشمل كل العمال. وتشير أخر التقارير إلى توجه أوباما إلى تبني أجزاء من مشروع القانون بالإعتماد على صلاحياته الرئاسية لاكنتيجة تمريره تشريعياً. تهدف الدعوة القضائية المرفوعة إلى تحويل الإنتباه عن هذه الخطط وعن جرائم الحكومة الفدرالية، بالإضافة إلى إظهارها بموقع المدافع عن الحد الأدنى من الحقوق المدنية في حين أنها تتابع على الأرض توجهاتها الفاشية والحربية والتحضير لها، بما فيها توحيد أجهزة الشرطة في أنحاء البلاد تحت إمرة السلطات الفدرالية وتعزيز صلاحيات السلطتين الفدرالية والتنفيذية.

هناك تعارض بين تصرفات السلطة الفدرالية وسلطات الولايات من جهة، والشروط الموضوعية التي تتطلب الإعتراف بحقوق الجميع وتستلزم حكومات حديثة تضمن هذه الحقوق من جهة أخرى. تبرز هذه الظروف أيضاً بأن تحقيق مطلب الحكومة الحديثة هذا لابد وأن يقوم على تمكين الناس أنفسهم وعلى دفاعهم عن الحقوق. تمثل هذه الضرورة بالإضافة إلى تصعيد الجهود المطلوبة لتحقيقها هاجساً لكل المناضلين من أجل الحقوق على نحو متزايد، يعبر عنها الشعار المرفوع خلال التحركات الأخيرة والقائل برفض الإذعان لتوجهات الحكومة لتجريمنا وإسكاتنا. وردنا هو تصعيد النضال من أجل حقوق الجميع.

نرفض الإذعان للقانون SB1070 أو لجرائم الحكومة الفدرالية!
لإنهاء برامج "التجمعات السكنية الآمنة" و"287g" و CAP!
لوضع حدٍ للمداهمات وترحيل المهاجرين!
لتسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين الآن!